

Distr.: General
22 June 2006
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد

٤-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

أولا - مقدمة

١ - أحاط رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/341)، الأمين العام علما بأن بعثة مجلس الأمن سوف تزور السودان وتشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وترد اختصاصات البعثة وتشكيلها في مرفق هذا التقرير. وكانت البعثة برئاسة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، السير إمبر جونز باري.

٢ - وغادرت البعثة نيويورك في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وزارت كلا من الخرطوم وجوبا والفاشر في السودان؛ ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا؛ ونجامينا وجوز بيضة في تشاد.

٣ - وفي الخرطوم، التقى أعضاء البعثة بالرئيس عمر حسن البشير، ووزير الخارجية لام أكول، ووزير رئاسة مجلس الوزراء في الحركة الشعبية لتحرير السودان دينق ألور، وأعضاء المجلس الوطني، وممثلي أحزاب المعارضة السودانية، والمنظمات غير الحكومية، وقيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤ - وفي جوبا، التقت البعثة بالنائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير، وكبار المسؤولين في حكومة جنوب السودان، وأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وأعضاء الجمعية التشريعية لجنوب السودان، وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

٥ - وفي الفاشر (دارفور)، التقت البعثة بقائد القوة اللواء إهيكير والقيادة الموسعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ووالي شمال دارفور، والمشردين داخليا، والمنظمات غير



الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، وزعماء القبائل، والممثلين الدبلوماسيين، وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة. ونظرا لاعتبارات أمنية، نُصح المجلس بعدم زيارة مخيم للمشردين.

٦ - وكان يرافق بعثة مجلس الأمن خلال الاجتماعات التي أجرتها في السودان الممثل الخاص للأمين العام يان برونك.

٧ - وخلال زيارة البعثة لمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، التقت برئيس مفوضية الاتحاد ألفا عمر كوناري وأعضاء آخرين فيها (منهم مفوض السلام والأمن سعيد جينيت)، ومجلس السلام والأمن، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. والتقت بعثة المجلس أيضا لمدة وجيزة مع وكيل الأمين العام جهينو الذي كان مرافقا لبعثة التقييم التقني خلال زيارتها.

٨ - وفي تشاد، التقت البعثة بالرئيس إدريس ديبي وبأعضاء حكومته والممثلين الدبلوماسيين وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، فضلا عن لاجئين سودانيين ومشردين داخلها من تشاد في جوز بيضة.

ثانيا - استعراض عام

٩ - كان المجلس قد قرر منذ وقت طويل زيارة السودان إلحاقا باجتماع المجلس الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وتوقيع اتفاق السلام الشامل. وتأتي زيارة البعثة للسودان في حزيران/يونيه أيضا في أعقاب توقيع اتفاق دارفور للسلام في أيار/مايو ٢٠٠٦.

١٠ - وقد وجدت البعثة خلال زيارتها أن الصراع في دارفور معقد وليس من السهل أن يفهمه المجتمع الدولي.

دارفور

١١ - أكدت البعثة مع محاورها من حكومة السودان على النقاط التالية: احترامها لسيادة السودان وسلامته الإقليمية؛ وترحيبها بقرار حكومة السودان التوقيع على اتفاق دارفور للسلام؛ وضرورة ممارسة الضغط على حركة تحرير السودان/عبد الواحد النور وحركة العدل والمساواة؛ وتوصية الاتحاد الأفريقي بأن تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعثة للأمم المتحدة في دارفور؛ وحاجة هذه القوة إلى ولاية قوية من أجل حماية المدنيين وحماية نفسها؛ ورغبة المجلس في العمل بروح من التعاون والشاركة مع حكومة السودان؛ والأمل الذي يحده

المجلس في أن توافق حكومة السودان على الطابع المحدد لعملية للأمم المتحدة خلال الزيارة المقبلة لبعثة التقييم التقني المشتركة للسودان.

١٢ - وأوضح الرئيس البشير للبعثة أن نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور في إطار ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا تقبله حكومة السودان. وشدد على أن مهمة نزع سلاح مختلف الميليشيات، بما في ذلك الجنجويد، يجب أن تتولاها حكومة السودان بنفسها. وأعرب زعماء قبائل دارفور أيضا بشدة عن معارضتهم لنشر قوة تابعة للأمم المتحدة من هذا القبيل، زاعمين أن الأمم المتحدة هي واجهة للزعة الاستعمارية و/أو نزعة الولايات المتحدة إلى التدخل في شؤون البلدان. غير أن جهات اتصال من الحركة الشعبية لتحرير السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أعربت عن شكها في قدرة حكومة السودان على الاضطلاع بعملية نزع سلاح الميليشيات بنفسها. كما أن جميع المشردين داخليا الذين التقت بهم البعثة في السودان وتشاد دعوا الأمم المتحدة إلى توفير الحماية لهم.

١٣ - واتفقت البعثة مع الاتحاد الأفريقي خلال محادثاتها التي أجريت في أديس أبابا على أنه ينبغي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بشكل عاجل واعتماد ولاية لها أشد قوة، تشمل حماية المدنيين، قبل نشر بعثة للأمم المتحدة. وأبرز رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كوناري تأييده لمرحلة انتقالية للأمم المتحدة. وقال أيضا إنه وجه رسالة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لطلب مزيد من الدعم اللوجستي (دون القوات). ويجري وضع مفهوم منقح للعمليات من أجل تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من الوفاء بالمهام المسندة إليها في إطار اتفاق السلام في دارفور، بما يشمل زيادة عدد القوات من ١٠٠ ٦ إلى ١٠ ٥٠٠ فرد. وحذر قادة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من إمكانية أن تؤول الحالة في دارفور إلى مآل رواندا بدون هذه التعزيزات.

١٤ - وهنأت البعثة حكومة السودان على التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، وهنأت الاتحاد الأفريقي على ضمان ذلك. وأكد الممثل الخاص برونك للبعثة أهمية توقيع عبد الواحد أيضا على الاتفاق، باعتبار أنه يحظى فيما يبدو بتأييد أغلبية المشردين داخليا في دارفور. وأحاط مفوض الاتحاد الأفريقي جينيت البعثة علما بأن بعض قادة حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة يسعون حاليا إلى المشاركة في اتفاق دارفور للسلام. وشدد الرئيس ديب على الدعم الذي قدمه لاتفاق دارفور للسلام وشجع الأطراف الأخرى على توقيعه.

١٥ - وخلصت البعثة إلى أن الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور ما زالت سيئة، وأعربت عن قلقها لتدهور تلك الحالة في المخيمات في تشاد. وحثت بوجه خاص على اتخاذ مزيد

من الإجراءات لوقف انتشار العنف الجنساني. وشددت البعثة على أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

جنوب السودان

١٦ - لقد كان اتخاذ إجراءات أساسية في سبيل تنفيذ اتفاق السلام الشامل مصدر تشجيع للبعثة. غير أن محاورها عبروا أيضا عن وجود عدد من التحديات التي تقوض عملية التنفيذ. ومن هذه التحديات مستقبل وضع منطقة أبيي، وبطء وتيرة إنشاء اللجان المنبثقة عن اتفاق السلام الشامل، وعدم تحقق عائد سلام للسكان نتيجة لعدم وفاء المانحين الدوليين بالالتزامات التي تعهدوا بها. وأبلغت بعض الجهات البعثة بأن جنوب السودان لو كان دولة مستقلة لاعتبر أشد دول العالم فقرا. وبالنظر إلى استمرار انعدام الأمن في المنطقة، فقد حثت جهات تقديم المساعدة الإنسانية المجلس على عدم النظر في استخدام بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل إقامة أي عملية في دارفور في المستقبل.

١٧ - وتعتبر البعثة التصدي لمسألة وجود جيش الرب للمقاومة مسألة ذات أولوية ضمن جملة التحديات المختلفة التي تواجهها حكومة جنوب السودان الجديدة. وقد أعربت هذه الجماعة، المسؤولة عن موت واختطاف وتشريد آلاف المدنيين الأبرياء في أوغندا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي وجهت المحكمة الجنائية الدولية عرائض اتهام رسمية إلى قادتها، عن رغبتها في التصالح مع حكومة أوغندا بوساطة من حكومة جنوب السودان. وبينما أعربت البعثة عن تصميمها على ضرورة القضاء على الخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، فقد نصحت بتوخي الحذر لدى التعامل سياسيا مع قادة جيش الرب المطلوبين للعدالة في لاهاي.

البعد الإقليمي

١٨ - حث كل من الرئيس البشير والرئيس ديبي المجلس على أن يندد بأفعال الآخر. وقال الاتحاد الأفريقي أن كلا الرئيسين يتصرفان على نحو متكتّم. وحثت البعثة على إقامة حوار بين البلدين وعلى تنفيذ اتفاق طرابلس.

ثالثا - التفاصيل

ألف - الخلفية والسياق

١٩ - انبثقت زيارة البعثة إلى السودان في حزيران/يونيه عن توقيع اتفاق دارفور للسلام في أبوجا، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، بين حكومة الوحدة الوطنية السودانية وفصيل ميني ميناوي

من حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عقب أشهر من الوساطة المكثفة التي قام بها الاتحاد الأفريقي. ولم يوقع على الاتفاق فصيل عبد الواحد النور من حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان ولا حركة العدل والمساواة.

٢٠ - وكان المجلس يخطط لزيارة السودان منذ وقت طويل بعد اجتماع مجلس الأمن في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وتوقيع اتفاق السلام الشامل بعد شهرين. وأكدت البعثة وأكد مسؤولون من حكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان على التعاون الجيد الذي نشأ منذ عملية التوقيع على الاتفاق.

٢١ - وأكدت البعثة، خلال زيارتها، تأييدها التام - مع الاحتفال بالسنة الخمسين للاستقلال - لسيادة السودان وسلامته الإقليمية، اللذين لن يتأثر أي منهما بتحويل البعثة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور. وسعت البعثة إلى أن تؤكد للحكومة من جديد أن المجلس يريد التعاون مع جميع الأطراف العاملة على إحلال السلام في السودان، وهو يسعى من خلال التشاور والحوار للدخول في مرحلة جديدة في علاقاته مع الخرطوم، تتسم بشراكة قوية وبناءة. وأعرب مسؤولو الحكومة في ردودهم على البعثة عن الامتنان لمبادرة زيارة السودان تلك، وعبروا عن تقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة وقام به شركاؤها خلال مفاوضات أبوجا. ورأوا أن الزيارة فرصة سانحة للتغلب على الريبة التي شابت العلاقات بين الحكومة ومجلس الأمن في الأشهر الأخيرة.

٢٢ - ووجدت البعثة خلال زيارتها أن الصراع في دارفور معقد ولا يسهل فهمه من جانب المجتمع الدولي. ووجدت، على سبيل المثال، أن مصطلحات "حكومة"، و "متمرد"، و "عربي" و "أفريقي" هي غالبا تبسيطات مفرطة لموقف أعقد على أرض الواقع، حيث غالبا ما تتغير التحالفات بين القبائل والجماعات. وتحدث عدد من محوري المجلس عن خلفية الوضع الراهن في دارفور بالتفصيل، ووصفوه بأنه صراع تقليدي بين الرعاة والمزارعين على الموارد المحلية المحدودة. وأشاروا إلى الطبيعة العويصة لإدارة منطقة تتسم بتعقيداتها القبلية المتميزة وعدم وجود خدمات عامة. وأعرب الرئيس البشير عن رأيه بوضوح بقوله إن حلا دائما لمشكلة دارفور لا يمكن إيجاده إلا من خلال تقاليد سكان المنطقة وعاداتهم. وأكد في هذا الصدد على أن حكومته قبلت منذ البداية دورا للاتحاد الأفريقي في حفظ السلام لأن الدول الأفريقية تمتلك تراثا مشابها لتراث أهل دارفور.

باء - الشمال والجنوب واتفاق السلام الشامل

٢٣ - شعرت البعثة بالتشجيع نتيجة اتخاذ عدد من الخطوات بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. فقد بدأت الأطراف في إقامة هياكل الهدف منها هو بناء الثقة، وتجرى مناقشة

المسائل المتبقية بصراحة. وأثنى الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير والمسؤولون الآخرون في حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم وجوبا أيضا على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة جنوب السودان. وتحدثت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن ترحيبها بجزء التغيير في الخرطوم، حيث تجري مناقشة التحديات التي تواجه السودان بطريقة لم تشاهد من قبل. وقامت الجمعية الوطنية لحكومة جنوب السودان في جوبا بإبلاغ البعثة بدستورها المؤقت وحرية التعبير التي تعمل على وجودها في جنوب السودان.

٢٤ - ومع ذلك، فقد أعرب كلا الطرفين عن قلقهما بشأن عدد من التحديات الملحة التي تعرض للخطر تنفيذ اتفاق السلام الشامل بأكمله. وتتضمن هذه التحديات إعادة نشر قوات كلا الطرفين، وانعدام الأمن في مناطق الجنوب، والوضع المستقبلي لمنطقة أبيي، وعدم تحقق عائد السلام، وذلك نتيجة لتوقف المانحين الدوليين عن الوفاء بتعهداتهم التي قطعوها خلال مؤتمر أوسلو ٢٠٠٥. وقال النائب الأول للرئيس كير إن السكان تراودهم آمال عالية جدا. وأنه يخشى إذا ما أثبتت حكومته عجزها عن تحقيق تحسن عاجل في الحياة اليومية للسكان أن يتعرض اتفاق السلام الشامل للخطر. فإذا لم ينفذ الاتفاق فلن يكون هناك أي اتفاق، وعدم الاتفاق سيشجع على الحرب. وأقر كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بأن تشكيل مؤسسات اتفاق السلام الشامل ولجانه قد تم تأجيله في الأشهر الأولى من التنفيذ لعدد من الأسباب، من بينها مشاكل قدرات حركة التمرد السابقة ومقتل النائب الأول للرئيس جون قرنق في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٥ - وكانت هناك مشكلة خاصة مع لجنة ترسيم حدود أبيي التي عُينت في اتفاق السلام الشامل لتبت في حدود المنطقة مستقبلا. وقال الرئيس البشير إن اللجنة فشلت في التوصل إلى اتفاق، وأنه نتيجة لذلك، لن يقبل أبدا بقرار اللجنة اللاحق. واشتكى مسؤولو حكومة جنوب السودان من أن حزب المؤتمر الوطني ينتهك اتفاق السلام الشامل برفضه احترام قرار اللجنة. وأكد مسؤولو الحركة الشعبية لتحرير السودان اقتناعهم الجوهري بإمكانية إيجاد حل سلمي لهذه القضية من خلال مجموعة من الخيارات التي تجري مناقشتها. ومع ذلك، فقد أضاف النائب الأول للرئيس كير أنه إذا لم يتم إيجاد حل فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بأكمله سيكون عرضة للخطر في نهاية المطاف.

٢٦ - وأثارت الجمعية التشريعية في جوبا قضية تقاسم السلطة ضمن حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم. واشتكى الأعضاء من أن ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان يشعرون بتجاهلهم ضمن وزاراتهم، وأنه يجري تخطي نواب وزراء الحركة الشعبية لتحرير السودان،

وأنة تم إنشاء مؤسسات موازية مسؤولة مباشرة أمام الرئيس في الوزارات التي تشغل فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان منصب وزير. وأعربت الجمعية أيضا عن القلق لأن حزب المؤتمر الوطني لم يبذل سوى محاولات قليلة لتعميم نشر اتفاق السلام الشامل على السكان، ولم يضع سياسة إعلامية متنوعة إثنيا تجسيدا للطابع القومي للدولة.

٢٧ - وفيما يتعلق بإعادة نشر القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، حَمَلَ الرئيس البشير قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولية تأخير عمليات انسحاب قواتها من المناطق الشمالية والشرقية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تنتهك الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق السلام الشامل من خلال الإبقاء على قواتها في شرق السودان. ومع ذلك، فقد تم وضع جدول زمني لإنهاء هذا الانسحاب في غضون أسابيع. وذكر الرئيس البشير ومسؤولو القوات المسلحة السودانية في اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار إنه على العكس من ذلك فإن إعادة نشر القوات المسلحة السودانية خارج جنوب السودان سبقت موعدها المقرر. وبينما كانت هناك عمليات انسحاب هامة لأفراد القوات المسلحة السودانية وعتادها في الأسابيع الأخيرة، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان طعنت في النسبة المئوية الكلية لأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، نتيجة تأخرها في الانتشار، لم تسجل محاضر في الأشهر الأولى من التنفيذ. وبالرغم من هذه الخلافات، يبدو أن الطرفين يعملان سوية بشكل جيد في حل قضية إعادة النشر، وهو ما تمكنت البعثة من مشاهدته خلال اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في جوبا.

٢٨ - وأعربت حكومة جنوب السودان وأفراد المنظمات الإنسانية عن القلق لتزايد انعدام الأمن في بعض مناطق جنوب السودان، وبالأخص أعالي النيل وجونقلي، من جراء أنشطة ميليشيات لم تنضم بعد إلى القوات المسلحة السودانية أو إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووجود ميليشيات مستقلة منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ هو انتهاك لاتفاق السلام الشامل. وبينما تم الاتفاق على بعض التدابير في اجتماع رفيع المستوى عقد مؤخرا بين الطرفين، لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان تشعر بالقلق من قدرة الجماعات على زعزعة استقرار المنطقة. وقال الرئيس البشير إنه يقر بشواغل الحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنه أضاف قائلا إن الميليشيات لا يمكن ضمها إلى القوات المسلحة السودانية لأنه سيتعين إعادة نقلها لاحقا خارج جنوب السودان. ودعا الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى التصالح مع الميليشيات، وقال إن الطرفين سيعملان معا على إيجاد حلول مناسبة. وذكر النائب الأول للرئيس كير أن بعثة الأمم المتحدة في السودان قد يتعين عليها في مرحلة لاحقة أن تساعد في نزع سلاح الحركة وسلاح الميليشيات.

٢٩ - وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية البعثة بأن عددا من الأنشطة الإنسانية قد تم تقليصه لتزايد نشاط الميليشيات. وأعرب ذلك الفريق وتلك المنظمات عن المخاوف من نشوء فراغ في السلطة وفي سيادة القانون في وقت يجري فيه قدر كبير من تسوية مظالم ما بعد الحرب بين الجيران. وحث كلاهما على تزويد بعثة الأمم المتحدة في السودان بموارد كافية لها للتعامل مع الوضع الهش. بما في ذلك تزويدها بقدرة عاملة في مجال الاستخبارات. ويتعين على البعثة أيضا القيام بالمزيد من الدوريات، بما يشمل زيادة الرصد الأكثر استباقا لمناطق عدم الاستقرار، ونشر وشرح اتفاق السلام الشامل بصورة فعالة لسكان يتفشى الجهل بينهم، وممارسة المزيد من الضغط على كلا الطرفين للالتزام باتفاقهما الموقعة، بما في ذلك كفالة حرية التنقل الكاملة لجميع منظمات الأمم المتحدة. وحثت المنظمات الإنسانية المجلس بقوة على عدم النظر في تفكيك بعثة الأمم المتحدة في السودان لصالح أي عملية مستقبلية في دارفور. وقال النائب الأول للرئيس كبير أيضا إن بعثة الأمم المتحدة في السودان سيلزم أن تلعب دورا حاسما في رصد الاستفتاء المقرر في نهاية الفترة الانتقالية.

جيم - جيش الرب للمقاومة

٣٠ - أعرب النائب الأول للرئيس كبير والحركة الشعبية لتحرير السودان عن رغبتهما في رؤية جيش الرب للمقاومة يُطرد خارج جنوب السودان. فقد أرهب جيش الرب للمقاومة السكان المحليين في ولاية الاستوائية لعدد من السنوات. ولا يعرف حقا عن هذه الجماعة سوى القليل من المعلومات الواقعية الدقيقة، بما في ذلك حجمها ومصدر إمداداتها. كذلك تود البعثة معرفة كيف يستطيع جيش الرب للمقاومة نظرا لحجمه وموارده المحدودة بالمقارنة بقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة السودانية أن يثير هذا العدد الهائل من المشاكل. وتقول الحركة الشعبية لتحرير السودان إن جيش الرب للمقاومة هو أكبر مما يشير إليه العديد من التقديرات التقليدية.

٣١ - وقال النائب الأول للرئيس كبير إنه يعتقد أن من الضروري قيام وساطة سياسية للقضاء على تهديد جيش الرب للمقاومة. وبعد اجتماعات عُقدت مؤخرا بين زعيم جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني ونائب الرئيس لحكومة جنوب السودان رياك مشار، قال النائب الأول للرئيس كبير إن جيش الرب للمقاومة أعلن التزامه بالسلام. وبالتالي، وبرغم عرائض الاتهام الرسمية التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد كوني وكبار قادته فإن الأمر منوط بحكومته للعمل من أجل السلام. ولهذا الغرض، أشار المسؤولون الحكوميون إلى مبادرة للسلام أُطلقت مؤخرا ويؤمل أن تؤدي إلى الرحيل السلمي والنهائي لجيش الرب للمقاومة

عن أراضي جنوب السودان. وأعربت البعثة عن مخاوفها القوية من أن يكون مسؤولو الحكومة بصدد التوسط مع أناس متهمين من جانب المحكمة الجنائية الدولية، وحثت على توخي الحذر الشديد في تعاملهم مع هذه الجماعة. وقارن النائب الأول للرئيس كبير نهج حكومته بعرض نيجيريا المنفى على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلور مما أتاح التوصل إلى وضع نهاية سلمية ومبكرة لرئاسته.

دال - اتفاق دارفور للسلام

٣٢ - حيّت البعثة شجاعة حكومة الوحدة الوطنية في السودان لتوقيعها اتفاق دارفور للسلام، وحيّت كذلك الدور الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في التوصل إلى الاتفاق. وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كونايري إن كلا من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يستحق نفس القدر من الثناء من أجل الاتفاق.

٣٣ - وأبرزت البعثة عددا من المجالات الحاسمة الأهمية التي تطلبت عناية مباشرة من جانب حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد كانت هناك حاجة ماسة على وجه التحديد إلى القيام بما يلي:

١ - إقناع الأطراف غير الموقعة بالتوقيع

٣٤ - أبلغ مفوض الاتحاد الأفريقي، جينيت، البعثة بتزايد التأييد للاتفاق. وقد حاول بعض قادة حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الاتصال مؤخرا بالمفوضية لكي ينضموا إليها. كما وجه عبد الواحد رسالة خطية يقول فيها إنه سيبدل قصارى جهده لصون السلام. ووافق الرئيس ديبي على أن ثمة حاجة لانضمام الأطراف غير الموقعة على الاتفاق. فالاتفاق بدونها معرض للخطر. وقالت جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة مجلس السلام والأمن، إن المجلس سيشجع الجهات التي لم توقع بعد على القيام بذلك. وحثت الحركة الشعبية لتحرير السودان المجلس على عدم اليأس من الجهات غير الموقعة على الاتفاق؛ وبذلت محاولات للالتقاء بعبد الواحد. كما اعتبر والي شمال دارفور أن الاتفاق سيظل معيبا ما دامت مجموعات بهذا العدد خارج نطاق الاتفاق. ورأى الممثل الخاص برونك أن الدعم من عبد الواحد أساسي حيث يحظى بتأييد نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من المشردين داخليا في المخيمات. وحيث إن المشردين داخليا يتلقون التوجيه من عبد الواحد، فإن العديد منهم لا يعتقدون أن نزع سلاح الجنجويد سيحدث. ونظرا لانعدام ثقتهم في الاتفاق، فإنهم يخشون مغادرة المخيمات والعودة إلى ديارهم.

٣٥ - وكانت حكومة السودان تأمل أيضا أن تلحق الأطراف غير الموقعة على الاتفاق بالركب. لكنها رأت أيضا أن التنفيذ ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك انتظارا من المجتمع الدولي لتوقيع تلك الأطراف. وذكر وزير الخارجية أكون أن الاتحاد الأفريقي كان أكثر سخاء بتمديد الأجل النهائي حتى ٣٠ أيار/مايو. وكان على المجتمع الدولي أن يتفادى الإيحاء بأن الأطراف التي لم توقع أهم من الأطراف التي وقعت. وشدد الرئيس البشير على أن الأطراف غير الموقعة على الاتفاق تهدد عملية السلام. فهي مشغولة بالسعي إلى إيجاد معارضة له. وقد دعا إلى فرض جزاءات عليها وعلى أنصارها.

٢ - تنفيذ الاتفاق على الفور بالنسبة للأطراف الموقعة عليه

٣٦ - شددت البعثة على أن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة أمر أساسي لتحسين الأمن. وحثت حكومة السودان على التحرك بسرعة لوضع خطة عمل. وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إن النصر الحقيقي لا يتمثل في توقيع الاتفاق بل في تنفيذه. ويحتاج الموقعون على الاتفاق إلى متابعة التزامهم. ويرى كوناري أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة السودان. فقد تعهدت بنزع سلاح الجنجويد. وإذا ما نزع سلاحهم، ستحذو بمجموعات الميليشيات الأخرى حذوها.

٣ - نشر الاتفاق وشرحه للسكان الذين لم يستوعبوا مضامينه بعد

٣٧ - أعرب بوضوح المشردون داخلها الذين التقى بهم المجلس في الفاشر وتشاد عن معارضتهم الشديدة للاتفاق، وعن مطالبهم بالحصول على تعويضات أكبر. وشددت البعثة على أنها تؤيد الاتفاق، الذي يركز على حماية المدنيين ونزع سلاح ميليشيات الجنجويد. وكان من الواضح أن اللاجئين لم يكونوا مدركين أساسا لمضامين الاتفاق وأنهم تعرضوا لتأثيرات لحملهم على معارضة الاتفاق كان مصدرها هو مبعوثو حركات التمرد التي لم توقع على الاتفاق بعد. وأكدت البعثة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أهمية شرح فوائد الاتفاق، وبخاصة داخل المخيمات. وقالت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إنها بصدد توزيع الاتفاق بجميع اللغات في مخيمات المشردين داخلها. كما أكدت بعثة الأمم المتحدة في السودان أنها بصدد تنظيم حملة للترويج للاتفاق.

٤ - المضي قدما على وجه الاستعجال بالحوار المتوخى بين الأطراف في دارفور

٣٨ - أكد المجلس للمحاورين أنه يرى أن ذلك سيساعد على حشد الدعم للاتفاق وسيجعل لأبناء دارفور مصلحة في تنفيذه.

هاء - تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٩ - حيتّ البعثة العمل الذي تقوم به عملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور - بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان - وقالت إنها تقوم بعمل جيد في ظروف صعبة بشكل خاص. غير أنها لاحظت أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كانت تعمل فوق طاقتها حتى قبل التوقيع على اتفاق دارفور للسلام. ومع المتطلبات الإضافية التي يفرضها الاتفاق عليها، فإنها تعمل الآن بما يفوق طاقتها أكثر مما مضى. ورأت البعثة أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بحاجة إلى تعزيز على وجه الاستعجال، في مجالي القيادة والسيطرة، وفي مجال اللوجستيات والقوى العاملة، بما يتراوح بين خمس وثمان كئائب. وكانت ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أيضا بحاجة إلى تقوية لتشمل جملة أمور، منها حماية المدنيين.

٤٠ - ووافق قائد القوة على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تعوزها القوى العاملة اللازمة للاضطلاع بكل ما هو مطلوب منها، من قبيل القيام بدوريات على مدار الساعة في كافة أيام الأسبوع. واعتبر أن قوام قوتها الحالية غير كاف (٦٠٠٠ جندي)، وطلب توفير قوات إضافية. كما أفاد بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تحتاج إلى نظم للإنذار المبكر وإلى طائرات. وبحصولها على ذلك، سوف تتمكن من إنجاز مهمتها. وبدون هذا التعزيز، قد تتحول السودان إلى رواندا أخرى.

٤١ - وأبلغ الرئيس كوناري البعثة بأنه بعث برسالة خطية في الآونة الأخيرة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) طلبا لمزيد من الدعم اللوجستي. لكنه لم يكن يرغب في وجود قوات الناتو ميدانيا. فهذا من شأنه أن يجلب مشاكل الشرق الأوسط إلى أفريقيا. وقال المفوض جينيت إن مفهوما جديدا للعمليات يجري استحداثه لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من الاضطلاع بمهامها في إطار اتفاق دارفور للسلام، ما من شأنه أن يزيد حجم البعثة إلى ١٠ ٥٠٠ فرد، مع ارتفاع أعداد أفراد الشرطة من ١ ٥٠٠ إلى ٢ ٢٠٠. وقد حاول الاتحاد الأفريقي الاتصال بالبلدان التي يحتمل مساهمتها بقوات. وفي غضون ذلك، طلب المفوض جينيت إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أن تفسر ولايتها الحالية تفسيراً أقوى.

واو - التحول إلى قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور

٤٢ - سعت البعثة إلى إقناع حكومة السودان بفوائد عملية تابعة للأمم المتحدة. وأكدت على أنه في ظل اتفاق دارفور للسلام واتفاق السلام الشامل، فتح السودان صفحة جديدة في تاريخه. وأعربت البعثة عن أملها في أن يتمكن السودان أيضا من إقامة علاقة جديدة مع

المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة. وكان نهج المجلس فيما يتعلق بالسودان هو نفس النهج الذي اتخذه فيما يتعلق بأية دولة ذات سيادة تخرج من حالة صراع: وهو نهج الشراكة. فالمجلس يريد إحلال الاستقرار والرخاء في السودان. وتساعد بعثة الأمم المتحدة في السودان على تحقيق ذلك في الجنوب. وتوجد طائفة واسعة من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في دارفور. وتريد الأمم المتحدة أن تتعاون مع حكومة السودان في مجال تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، في مجال حماية المدنيين وتيسير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى دارفور. وينبغي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على المدى القريب. أما على المدى المتوسط، فقد أوصى الاتحاد الأفريقي بأن تتحول البعثة إلى قوة تابعة للأمم المتحدة. فطبيعة مهمة تنفيذ الاتفاق، إلى جانب حماية نفسها والسكان المدنيين من المفسدين، تستلزم قوة تابعة للأمم المتحدة ذات ولاية قوية تعمل في إطار شراكة مع حكومة السودان. وستصل بعثة التقييم التقنية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وراود البعثة الأمل في أن تتمكن من الحصول على موافقة حكومة السودان على هذه الولاية القوية، وأكدت البعثة لحكومة السودان أن أي قوة تابعة للأمم المتحدة ستحظى بمشاركة أفريقية قوية وستكون ذات طابع قوي. فالأمم المتحدة هي دائما الطرف الثالث في معالجة الصراعات الأفريقية، وجهودها مكملّة للجهود التي تبذلها الدول المتضررة والاتحاد الأفريقي. وبعد مغادرة السودان، واصل المجلس رحلته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو بلد أفريقي آخر تدعم فيه الأمم المتحدة حكومة ذات سيادة خارجة من صراع. وكانت البعثة تأمل في أن توافق حكومة السودان على أن الوقت قد حان لتسليم شعلة حفظ السلام للأمم المتحدة في السودان أيضا. وأوضح الأعضاء الأفرقة في المجلس أنهم يؤيدون وجود بعثة للأمم المتحدة في دارفور لأنهم ارتأوا أنها ضرورية: وأوضحوا أنهم لم يكونوا ليؤيدوا أبدا تدخلا لا داعي له في دولة أفريقية أخرى ذات سيادة.

٤٣ - وقال الرئيس البشير إنه يقدر الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في المساعدة على تأمين اتفاق دارفور للسلام. لكنه فوجئ باستجابة المجلس للاتفاق: والتي تمثلت في قرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦) الصادر في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقال إن بعثة التقييم التقنية يمكن أن تبحث الدور الذي قد تضطلع به الأمم المتحدة في دارفور، لكن وجود قوة تابعة للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق أمر لا يمكن قبوله، (وإن كان محاورون آخرون من حكومة السودان أوضحوا أن الحكومة لم تقل "لا" صراحة للأمم المتحدة). وأشارت البعثة إلى أن مسألة الفصل السابع هي مسألة تقنية وليست سياسية. فإذا كان المراد لولاية الأمم المتحدة أن تكون متسقة مع ما هو منصوص عليه في إطار الاتفاق، لا بد لها أن تكون قوية بما يكفي للتصدي للمفسدين

ولحماية المدنيين. ولن يُوجَّه الفصل السابع ضد حكومة السودان، لكنه قد يكون مفيداً في تنفيذ الاتفاق، وهو الأمر الذي تريده حكومة السودان. ورد الرئيس البشير بأن الاتحاد الأفريقي لم يكن له الحق في اقتراح تسليم ولايته إلى الأمم المتحدة. فعندما أدرك الاتحاد الأفريقي أنه لن يتمكن من الاستمرار في دارفور، كان ينبغي له أن يستشير حكومة السودان. وقد أيدت حكومة السودان نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كبديل لقوة أكثر اتساماً بالطابع الدولي. فجنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ثقافتهم مماثلة لثقافة السودان. وأضاف الرئيس البشير أنه إذا دعت الحاجة إلى مزيد من الأمن في دارفور، ستنتقل حكومة السودان قوات من الجنوب. وستحمي حكومة السودان مواطنيها. فهي قادرة على القيام بعملية نزع سلاح الميليشيات. وعلى خلاف اتفاق دارفور للسلام، لا يشمل اتفاق السلام الشامل على أية أحكام بخصوص دور الأمم المتحدة.

٤٤ - كما أعرب والي شمال دارفور وشيوخ القبائل في دارفور عن معارضتهم لوجود قوة تابعة للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع. فهم يرغبون في مساعدة الأمم المتحدة في مجال الإعمار وبناء السلام وتطوير البنية التحتية وتشجيع العودة الطوعية للمشردين داخليا وتشجيع جهات أخرى على توقيع الاتفاق، وفي دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لكنهم لا يرغبون في أن يكون للأمم المتحدة دور سياسي أو أممي في دارفور. وهدد أحد شيوخ القبائل بشن جهاد في حالة نشر قوة تابعة للأمم المتحدة. وقال آخر إن نشر قوات الأمم المتحدة هذا سيعني الحرب. وكان من بين حججهم ضد الأمم المتحدة أنها جبهة للاستعمار (وأبرزوا في هذا الصدد الأحداث التاريخية الحديثة في ما يتعلق بالجمهورية العربية الليبية وتشاد والسودان) و/أو أداة في يد الولايات المتحدة. وردا على ذلك، أوضح الأعضاء الأفارقة في المجلس عدم وجود أي برنامج استعماري. فمحنة دارفور استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي برمته، لا أفريقيا فقط.

٤٥ - وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان أكثر تقبلاً لوجود قوة تابعة للأمم المتحدة. وقالت إن الشكوك بشأن الأمم المتحدة آخذة في التلاشي، وأن هناك توافقاً في الآراء يتشكل حول التعاون مع الأمم المتحدة.

٤٦ - وأكد الاتحاد الأفريقي تأييده القوي للتحويل إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وأبلغ رئيس المفوضية كوناري المجلس أن الاتحاد الأفريقي ليست لديه الموارد ولا القدرة اللازمة للقيام بعملية حفظ سلام كاملة. وسعياً إلى إعادة طمأنينة حكومة السودان بشأن دوافع المجتمع الدولي، سيقوم كوناري بزيارة إلى الخرطوم قبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وقد تحضر أيضاً لجنة تابعة للاتحاد الأفريقي تضم خمسة رؤساء دول، حسب النتيجة التي

تتوصل إليها بعثة التقييم التقنية. وأعربت جنوب أفريقيا عن تأييد مجلس السلام والأمن لعملية التحول. وأبلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان المجلس بأن القوة التابعة للأمم المتحدة ستحتاج إلى ولاية قوية للتصدي للعديد من المفسدين في دارفور.

٤٧ - ودعا أيضا كل من الرئيس ديبى والمنظمات الإنسانية والمشردين داخليا إلى نشر قوة تابعة للأمم المتحدة. وقال الرئيس ديبى إن الاتحاد الأفريقي ظهر بمظهر العاجز في دارفور. وقال إن المجتمع الدولي تصرف للحيلولة دون ارتكاب إبادة جماعية في البلقان. وينبغي له الآن القيام بذلك في دارفور. ودعا محاورون في مجال المساعدة الإنسانية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة تكون لديها ولاية قوية حتى تتمكن من توفير حماية فعالة لمواطني دارفور. كما دعا المشردون داخليا الذين التقى بهم المجلس إلى وجود قوة تابعة للأمم المتحدة في إطار ولاية بموجب الفصل السابع لمنع الإبادة الجماعية المتواصلة. وقالوا إن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لم تتمكن من حمايتهم وتخلت عن قضيتهم. وأعربوا عن رغبتهم أيضا في متابعة المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية.

زاي - السياق الإقليمي

٤٨ - دلت الاجتماعات التي عقدها المجلس في الخرطوم ونجامينا على انعدام الثقة بين تشاد والسودان. وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كوناري إن الطرفين كليهما يتصرفان على نحو متكتم. وستقوم لجنة التحقيق في التوترات بين الطرفين تابعة للاتحاد الأفريقي بتقديم تقريرها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

٤٩ - وقال الرئيس البشير إنه في حين يلتزم السودان باتفاق طرابلس، فإن تشاد غير ملتزمة به. وأعرب عن أمله في أن يوجه المجلس رسالة واضحة مؤداها أنه لا ينبغي لأي بلد أن يقوض عملية تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. واتهم حكومة تشاد بإدخال الأسلحة إلى دارفور سعيا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة في أعقاب توقيع اتفاق دارفور للسلام. وأبلغ أن ٤٠ في المائة من المقاتلين في دارفور هم من قطاع الطرق التشاديين الذين يتلقون دعما قويا من نجامينا. وبدلا من قبول وجود قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، دعا الرئيس البشير المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بعمليات نزع السلاح داخل تشاد، ومنع تهريب الأسلحة عن طريق حدود البلدين السهلة الاختراق. ومن شأن آلية رصد الحدود التي دعا إلى استحداثها اتفاق طرابلس في شباط/فبراير ٢٠٠٦ أن تكون كافية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين شريطة أن تحترم نجامينا أحكام الاتفاق وتساعد في تشغيل الآلية.

٥٠ - ووافق المحاورون السودانيون الآخرون على أن الوضع يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة. وأعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن من الصعب تحديد جنسية العديد من

المخلين بالأمن داخل دارفور. وأعربت عن اعتقادها بأن أفضل طريقة للتصدي لخطر انتشار هذا التهديد تتمثل في كفالة أن ينضم إلى اتفاق دارفور للسلام المتمردون في دارفور غير الموقعين عليه، بحيث يتم تدريجياً عزل كل من مليشيات الجنجويد السودانية وعصابات قطاع الطرق التشاديين والحد من دائرة نفوذهم. واتفق زعماء المعارضة في الشمال على أن الرئيسين يخوضان حرباً بالوكالة عبر الحدود المشتركة للبلدين، ودعوا إلى عقد اتفاق سلام إقليمي بين جميع بلدان المنطقة لمعالجة مسألة الجنجويد ومنع زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. واعتبر جميع المحاورين أن اتفاق دارفور للسلام معرض لخطر كبير في حال عدم معالجة المشكلة.

٥١ - وقال الرئيس ديبي إن السودان مصمم على زعزعة الاستقرار في تشاد. إذ أن جميع المرتزقة الذين شنوا هجوماً على نجامينا في نيسان/أبريل قدموا من خارج حدود تشاد. وتعرض التشاديون للاغتصاب والقتل من جانب قوات توفر لها حكومة السودان الدعم أو التوجيهات. وأضاف قائلاً إن الاستعدادات جارية للقيام بالمزيد من الاعتداءات. وقد قدمت تشاد المساعدة لإيجاد حل للأزمة في دارفور وأيدت اتفاق دارفور للسلام وشجعت الآخرين على توقيعه، فكان جزاؤها غارات شنها عليها الجنجويد وغيرهم من الإرهابيين الذين درهم أسامة بن لادن في السودان. ونفى الرئيس ديبي أن تكون تشاد تقدم الدعم للمتمردين في دارفور. وقال إن اتفاق طرابلس انتهك ثماني مرات من جانب حكومة السودان ويفتقر إلى "جهات راعية". وأعربت تشاد عن شواغلها للاتحاد الأفريقي إلا أن الاتحاد لم يحرك ساكناً، بل إنه لم يوجه أي إدانة للسودان. وتود تشاد أن تصدر عن المجتمع الدولي أشد إدانة ممكنة وهي بصدد تقديم شكوى رسمية. وينبغي ألا تتغاضى الأمم المتحدة عما يحدث. فالوضع هو بمثابة برمبل بارود قد ينفجر في حال عدم تسوية المسألة، مما قد يعرض للخطر منطقة جنوب الصحراء بأكملها، فضلاً عن منطقة البحيرات الكبرى.

٥٢ - وأعلن المجلس أنه أحاط علماً بالإنداز الصادر عن الرئيس ديبي بالخطر. وأوضح أنه أدان الهجوم الذي شنه المتمردون في نيسان/أبريل وأنه ملتزم بحماية السلامة الإقليمية لتشاد. وأقر أن انعدام الاستقرار في تشاد من شأنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بأكملها. ودعا إلى عقد حوار بين تشاد والسودان.

حاء - المسائل الإنسانية

٥٣ - تحدث الفريق القطري للأمم المتحدة في الفاشر والمنظمات غير الحكومية في كل من الخرطوم والفاشر عن تدهور الوضع الأمني في دارفور، والمشاكل الجسيمة المتصلة بحماية المدنيين، والحاجة إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة تتعلق بمسؤوليتها فيما يتعلق

بحماية المواطنين في المنطقة وفي جميع أنحاء البلد. وفي الفاشر، استمعت البعثة أيضا إلى شهادات قوية ومقلقة قدمها ممثلون عن المشردين داخليا المقيمين في المخيمات المجاورة، والذين طالبوا بنشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في المنطقة، وتحسين الأمن في المخيمات، ونزع سلاح الجنجويد والقوات المعادية للحكومة، وتعمير القرى والمنازل والمدارس والمستشفيات من أجل تمكين المشردين من العودة إلى ديارهم. ووفقا لما صرح به الوالي، لا يزال هناك ١٢٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا في المخيمات في شمال دارفور و ٢٧٩ ٠٠٠ آخرين خارج تلك المنطقة. وأوضح الوالي أن قرابة ١,٣١ مليون شخص قد تضرروا بالحرب في المنطقة.

٥٤ - وعلى الرغم من التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، أعلنت المنظمات غير الحكومية أن الاعتداءات على المدنيين مستمرة، فضلا عن استمرار المشاكل المتعلقة بالحصول على الخدمات الإنسانية، والتخويف، والمضايقة، وانتهاكات حقوق الإنسان على يد وكالات إنفاذ القوانين. وحال الافتقار إلى الأمن خارج المخيمات دون عودة أي عدد يذكر من المشردين داخليا، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة التعمير اللازمة للقرى. وفي الوقت نفسه، شهدت المخيمات درجة متزايدة من عدم الاستقرار حيث اضطر المشردون داخليا إلى العيش في ظروف بئسة من التخويف والمضايقة، فضلا عن تزايد التزاعات العنيفة القائمة بين المجموعات حول دعم اتفاق دارفور للسلام. ووصف العاملون في المجال الإنساني في المنطقة الوضع بأنه لن يمكن تحمله في حال عدم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام تنفيذا فعالا وعلى سبيل الأولوية. ووافقت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أن أعمال العنف المتزايدة في المخيمات والتي لا يسعها التخفيف من حدتها، تهدد على نحو خطير رفاه المقيمين فيها.

٥٥ - وعبر الحدود في جوز بيضة، يتعذر أيضا على المنظمات الإنسانية الاضطلاع بما يلزم من أنشطة، وهي تعرب عن قلق كبير إزاء تدهور الوضع الأمني في المناطق الحدودية، لا سيما التحركات المتكررة للمتمردين عبر المخيمات وقيامهم بعمليات تجنيد فيها، فضلا عن الهجمات التي يشنها الجنجويد على القرى. وشددت على أنه ما لم تتوفر حماية أفضل سيسعرض الطابع الإنساني لعملياتها لخطر جدي. كما أعربت عن قلقها إزاء تأثير اللاجئين السلبي في البيئة المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد المحلية الشحيحة. ولا يتوفر التمويل الكافي لمواجهة هذه الأزمة المتواصلة، وأعرب المحاورون المعنيون بالجانب الإنساني عن خوفهم من ألا تكون الموارد المالية كافية للحفاظ على الدعم اللازم للأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا.

٥٦ - ووفقا لما ذكره الرئيسي ديبى، تشرد ٧٠٠ ٠٠٠ تشادي بسبب الغارات التي تشن يوميا من دارفور (وإن كانت تقديرات الأمم المتحدة تقل كثيرا عن ذلك). وأضاف قائلا إن هناك ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ خارجي في تشاد، بمن فيهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من دارفور و ٤٠ ٠٠٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يلقي عبئا ثقيلا على البلد من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية. وقال الرئيس ديبى إن تشاد لا تستطيع مقاومة العدوان السوداني وحماية المشردين داخليا إذ ليس لديها سوى ٣٠ ٠٠٠ جندي. ووجه نداء رسميا إلى المجلس من أجل أن توفر الأمم المتحدة الأمن في المخيمات وأن تحميها من الغارات التي يشنها الجنجويد وأن تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني. وردت البعثة بأنها ستنظر في الطلب. كما أعربت بوضوح عن امتنانها لتشاد لما اتخذته من إجراءات لحماية المشردين داخليا وتمكين وكالات الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها.

٥٧ - ولاحظت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي اتصلت بها البعثة أن حكومة تشاد تحاول تحسين مستويات الحماية في المخيمات إلا أن الموارد اللازمة غير متاحة.

٥٨ - وقدمت المنظمات غير الحكومية إحاطة للبعثة بشأن التشريعات والإجراءات التقييدية التي وضعتها السلطات السودانية، بما في ذلك القانون الجديد المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والتي تؤثر سلبا في الأنشطة الإنسانية. وأعربت البعثة لجميع المحاورين السودانيين عن رغبتها القوية في أن تُذلل العقبات التي تعيق العمل الحيوي للمجتمع الإنساني - أي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

طاء - العنف القائم على أساس نوع الجنس

٥٩ - تلقت البعثة إحاطة إعلامية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس من الفريق القطري للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الفاشر. وما زالت عمليات الاغتصاب والإيذاء والاعتداء الجنسي مستمرة يوميا. وذكر الشركاء في المنظمات الإنسانية أن ما بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من النساء اللواتي يغادرن المعسكرات لجمع حطب الوقود قد تعرضن للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وتحقق تقدم في إقامة آليات لمعالجة هذه الحالة، حيث ألغت حكومة السودان شرط ملء ضحية الاغتصاب الاستمارة رقم ٨ قبل تلقيها أي عناية طبية. ولكن المنظمات غير الحكومية أعلنت أن جوا من الخوف ما زال يحول دون إعلان ضحايا الاغتصاب عنه، وهو ما جعل الإدانات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس محدودة العدد حتى الآن. وطالبت النساء المشرديات داخليا ممن التقت بهن بعثة المجلس بمزيد من الحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس ومن الزواج القسري. وذكرت أن بنات صغيرات السن لا تتعدى أعمارهن العشر سنوات أصبحن حوامل نتيجة

للاغتصاب. وقد أكدت البعثة مجددا لزعماء القبائل والوالي أنها تريد أن ترى حماية أفضل لנסاء دارفور عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

باء - أفريقيا والأمم المتحدة

٦٠ - ناقشت البعثة القضايا الأفريقية الأوسع نطاقا والعلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ودعا رئيس مفوضية الاتحاد كونايري إلى اتخاذ عدد من التدابير لإتاحة تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ومن بينها إلغاء الديون، وتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، والبحث عن موارد جديدة للتنمية، بما في ذلك عن طريق استثمارات القطاع الخاص. وأقرت البعثة بشواغل رئيس المفوضية، وركزت على ضرورة تهيئة ظروف يمكن فيها للاستثمارات أن تزدهر في أفريقيا، وإقامة آلية لرصد المستفيدين من المانحين لكي تتابع مستوى الإنجازات التي تتحقق فيما يتعلق بالغايات الإنمائية للألفية. ووافقت البعثة على ضرورة أن تقوم المنظمتان بالتعاون بصورة أوثق في مجال منع الصراعات ومجال الانتعاش بعد انتهاء الصراعات، كما لاحظت أهمية لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام باعتبارها وسيلة جديدة لمنع البلدان من الانزلاق مرة أخرى إلى دوامة العنف.

٦١ - وفيما يتعلق بالتفاعل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، دعا كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن إلى تعميق العلاقة، لا سيما فيما يتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وأضافت المفوضية أن التعاون في إطار الباب الثامن من الميثاق بحاجة إلى تعزيز، لا سيما فيما يتعلق بإتاحة موارد الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية التي تقوم بعمليات حفظ السلام.

٦٢ - كما أثارَت مفوضية الاتحاد الأفريقي مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكرت أنها ستوفر عددا كبيرا من المراقبين وقوة أفريقية احتياطية صغيرة من أجل الانتخابات القادمة. وأعرب رئيس المفوضية كونايري ويجينيت عضو المفوضية عن قلقهما للاضطرابات غير اللائقة التي حدثت أثناء الحملة الانتخابية الجارية. ولاحظت البعثة ضرورة إجراء الانتخابات في جو من الحرية والعدالة وطبقا للجدول الزمني المقرر لها. واتفق جميع المشاركين في الحوار على أن الفترة التي ستعقب إجراء الانتخابات ستكون فترة حاسمة في تشكيل رؤية شاملة بشأن قضايا من قبيل إصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح الجماعات المسلحة الباقية، والحكم السليم، واستغلال الموارد الطبيعية. وأعربت المفوضية عن قلقها بشأن الوضع القائم في الصومال، ودعت إلى تقديم المزيد من الدعم للحكومة الانتقالية. وطلب مجلس السلام والأمن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إعادة النظر في فرض حظر

على توريد الأسلحة إلى ذلك البلد. ووافقت البعثة على النظر في الطلب، إذا وافقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على القيام بعملية لحفظ السلام في الصومال.

ثالثاً - الملاحظات والتوصيات

٦٣ - فيما يلي استنتاجات المجلس في أعقاب بعثته إلى السودان وتشاد وأديس أبابا:

(أ) ساعدت الاجتماعات التي عقدتها البعثة في الخرطوم على تحسين الثقة بين حكومة السودان والأمم المتحدة؛

(ب) يواصل المجلس تأييده الكامل لاتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام، ويأمل في أن ينفذا تنفيذا تاما على سبيل الاستعجال؛

دارفور

(ج) يتسم الصراع في دارفور بتعقيد خاص، وتحتاج الأمم المتحدة إلى طائفة متنوعة من السياسات لمعالجته؛

(د) الأمن هو أكثر التحديات وضوحاً وإلحاحاً. فبدون حدوث تحسينات فيه، لن تحدث أي تحسينات في أي مجال آخر، مثل الوضع الإنساني. ومع ذلك، ينبغي ألا تركز الأمم المتحدة على حالة الأمن (أو الحالة الإنسانية) بمعزل عن باقي الأمور. والأمر بحاجة إلى استجابة شاملة من جانب الأمم المتحدة، أي استجابة تجمع كل خيوط منظومة الأمم المتحدة. فالمسائل الإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية مرتبطة ببعضها البعض، ولا يمكن معالجتها كل على حدة؛

(هـ) يمكن أن يوفر اتفاق دارفور للسلام قاعدة للأمن المستدام في دارفور، وينبغي مواصلة الجهود للحصول على مزيد من الدعم من غير الموقعين، لا سيما فصيل عبد الواحد. ومع ذلك، فإن التنفيذ لا يمكن أن يتوقف. وعلى الأطراف التي وقعت على اتفاق دارفور للسلام أن تتخذ خطوات فورية لتنفيذه. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تنزع حكومة السودان سلاح الجنجويد. كما يدعو المجلس إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية العامة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومتا السودان وتشاد لشرح فوائد هذا الاتفاق لسكان دارفور؛

(و) ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة في شراكة مع حكومة السودان، وبموافقتها، على نشر قوة للأمم المتحدة في دارفور. وإذا كان المراد لقوة الأمم المتحدة أن تحدث تغييراً نوعياً وأن تحمي نفسها وتحمي المواطنين من هجمات المخربين، فلا بد لها من

الاضطلاع بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بصورة معززة، تماشيا مع تلك المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام. وينبغي أن يظل المجلس في حوار مستمر مع حكومة السودان؛

(ز) ستكون هناك عملية من سبع مراحل لبناء قدرة تشغيلية كاملة للأمم المتحدة في دارفور؛

١٠٠ ترجمة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لولايتها الحالية ترجمة قوية قدر المستطاع؛

٢٠٠ وضع مفهوم للعمليات يتيح لتلك البعثة تنفيذ اتفاق دارفور للسلام؛

٣٠٠ تأمين موارد إضافية للبعثة؛

٤٠٠ قيام بعثة التقييم التقنية بوضع مفهوم لعمليات بعثة للأمم المتحدة على افتراض أنها ستحصل على الولاية المعززة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٥٠٠ استكمال الأمم المتحدة عملية حشد البلدان المساهمة بقوات، التي ينبغي أن تكون أفريقية قدر الإمكان؛

٦٠٠ وجود مرحلة انتقالية بطريقة تحافظ على أقصى قدر من الأمن، مع تخفيض بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر قوات الأمم المتحدة؛

٧٠٠ امتلاك الأمم المتحدة قدرة تشغيلية كاملة، والمأمول أن يتحقق ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وقد ناقش المجلس هذا النهج مع السيد كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي وافق عليه.

(ح) بالنظر إلى الوقت الذي سيستغرقه التحول إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ستحتاج إلى تعزيز وتدعيم فوريين. وتدعو البعثة المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، إلى تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بكل مساعدة ممكنة. ويعتبر مؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في ٧ تموز/يوليه خطوة مهمة في تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وإن كان اتخاذ تدابير في وقت أقرب من ذلك، أمر مستحب أيضا حيثما أمكن؛

(ط) يلزم اتخاذ تدابير عاجلة من جانب حكومة السودان والأطراف السودانية الأخرى لمعالجة المشكلة الخطيرة للعنف القائم على أساس نوع الجنس في دارفور؛

جنوب السودان

(ي) من اللازم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بوتيرة أسرع. فبدون ذلك، قد يفقد الجمهور السوداني ثقته في الاتفاق عندما لا يرى أي مكاسب من السلام؛

(ك) نظرا لاستمرار دواعي القلق الأمنية في الجنوب، فإن البعثة ترى أن بعثة الأمم المتحدة في السودان ينبغي ألا تتأثر نتيجة لنشر قوة الأمم المتحدة في دارفور؛

(ل) تتطلب مشكلة جيش الرب للمقاومة اهتماما حاسما. وينبغي اتخاذ خطوات للاتفاق على رد دولي حاسم للقضاء على هذا التهديد إذا فشلت محادثات السلام. ونحن نتطلع إلى تلقي توصيات أمانة الأمم المتحدة بشأن التعامل مع جيش الرب للمقاومة. ومن المهم أيضا أن تتخذ إجراءات بناء على توجيه عرائض اتهام رسمية ضد المحكمة الجنائية الدولية لجيش الرب للمقاومة.

(م) ينبغي أن تفي وكالات المعونة الدولية والجهات المانحة بالتعهدات التي أعلنت في مؤتمر أوصلو عام ٢٠٠٥، وألا تسمح لمشكلات دارفور بأن تصرف اهتمامها عن المشكلات المستمرة في جنوب السودان؛

تشاد

(ن) ينوي مجلس الأمن استعراض مسألة الحماية الدولية لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، ويطلب إلى الأمين العام تزويده بتوصيات في هذا الشأن؛

(س) يوصي مجلس الأمن بزيادة المعونة الإنسانية الدولية إلى اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات التشادية؛

(ع) يشجع مجلس الأمن الرئيس ديبي، تمشيا مع مبادرته الأخيرة، على تعزيز سياسته القائمة على المصالحة من خلال اتخاذ تدابير محددة في هذا الصدد؛

المسائل الإقليمية

(ف) يرتبط مستقبل دارفور بمستقبل باقي السودان والمنطقة. فالفشل في حل أزمة دارفور ستكون له عواقب إقليمية خطيرة. ولن يكون هناك سلام دائم في دارفور دون النجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولن يكون هناك سلام مستدام في جنوب السودان دون النجاح في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام؛

(ص) من المهم أن تبدأ حكومتا السودان وتشاد حوارا فيما بينهما، وأن تنفذا الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق طرابلس.

مرفق

صلاحيات بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا مسائل عامة

- إظهار تصميم مجلس الأمن على العمل مع السودان والاتحاد الأفريقي والأطراف الأخرى للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي تواجه حكومة السودان.
- الإعراب عن قلق مجلس الأمن البالغ إزاء ما يترتب على النزاع الذي طال أمده في دارفور من عواقب وخيمة يعاني منها السكان المدنيون، بما في ذلك الأزمة الإنسانية المستمرة، والانعكاسات على بقية السودان والمنطقة؛ وإعادة التأكيد بأشد لهجة على ضرورة قيام كافة أطراف النزاع بإنهاء العنف والأعمال الوحشية.
- إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأنه لن يتأثر بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور.
- التوعية العالمية بأزمة دارفور، وبالجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتصدي لها.
- إعادة تأكيد ترحيب مجلس الأمن بنجاح محادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن النزاع في دارفور تحت قيادة الاتحاد الأفريقي في أبوجا، نيجيريا، ولا سيما الإطار المتفق عليه بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع في دارفور (اتفاق دارفور للسلام).
- التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق دارفور للسلام وإعادة السلام الدائم لدارفور.
- دعوة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير.
- حث تلك الأطراف التي لم توقع بعد اتفاق دارفور للسلام على أن تفعل ذلك دون تأخير وألا تتصرف على أي نحو يعرقل تنفيذ الاتفاق.
- الإعراب عن نية مجلس الأمن في أن يتخذ، بما في ذلك استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول عرقلة تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.

- التأكيد على أهمية الشروع في حوار بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بغية شرح اتفاق دارفور للسلام والحصول على تأييد واسع النطاق له.
- دعوة كافة الأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان الفعالية المستمرة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى تدعم هذه البعثة تنفيذ اتفاق دارفور للسلام.
- إعادة تأكيد دعم الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، من أجل سلامة وأمن شعب دارفور.
- الإعراب عن دعم مجلس الأمن لقرار لجنة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ اتخاذ إجراءات ملموسة لإنفاذ الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في السودان.
- دعوة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى تسهيل الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، والعمل مع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء من أجل التعجيل بذلك.
- النظر الفعلي في سبل مواصلة التعزيز الفوري للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بغرض الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.
- توضيح رأي مجلس الأمن بأن العملية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تتسم بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قوين.
- الإعراب من جديد عن قلق مجلس الأمن إزاء إمكانية أن يؤدي العنف المستمر في دارفور إلى تفاقم الأثر السلبي على بقية أنحاء السودان وعلى المنطقة، بما في ذلك أمن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.
- دعوة جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي.
- التأكيد على ضرورة أن يتشاور الأمين العام بصورة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمتواصل مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبوجا للسلام، بما فيها حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.

السودان: مسائل دارفور

- توضيح فوائد بعثة للأمم المتحدة في دارفور لحكومة السودان.

- تقييم الدعم الإضافي اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى تتمكن من حماية المدنيين وبلوغ الأهداف المحددة للبعثة.
- تقييم التعزيز الإضافي الذي ستحتاجه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام.
- دعوة جميع الأطراف إلى احترام حياد المساعدة الإنسانية وموضوعيتها واستقلالها، والإصرار على الامتثال للقانون الإنساني الدولي وغيره من الالتزامات الدولية ذات الصلة.
- الضغط على جميع الأطراف، لا سيما حكومة السودان، لكفالة الوصول الكامل دون عوائق للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية والوثية.
- تقييم الأزمة الغذائية الوشيكة في السودان وضرورة تعجيل الجهات المانحة بتخصيص أموال لكفالة عدم انقطاع إمدادات الأغذية من برنامج الأغذية العالمي.
- تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية بشأن كيفية تحسين الحالة الإنسانية.
- تقييم مدى انتشار العنف الجنساني في دارفور، واقتراح توصيات لمعالجته بصورة عاجلة، وتقييم تقدم حكومة الوحدة الوطنية صوب تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم ٨ وتوفير سبل الانتصاف القانوني.
- الإعراب من جديد عن ضرورة وضع حد للإجلاء القسري للسكان والتشديد على القلق إزاء تزايد عدد المشردين داخليا.
- دعم جهود الوكالات الإنسانية والوثية في دارفور.
- تقييم إنفاذ وأثر أحكام مجلس الأمن القائمة، بما فيها الجزاءات المحددة الهدف وحظر الأسلحة المتعلقة بدارفور.
- الضغط من أجل تعاون حكومة السودان وكافة أطراف نزاع دارفور الأخرى، تعاوناً تاماً مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

السودان: المسائل المشتركة بين الشمال والجنوب والمسائل المتعلقة بجنوب السودان

- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإنشاء المؤسسات في جنوب السودان، والتأكيد على أهمية احترام جميع الأطراف للاتفاقات.

- تقييم أداء بعثة الأمم المتحدة في السودان وقدرتها التشغيلية.
- القيام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٦٣ (٢٠٠٦)، بتقييم الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة، وهي الحركة التي تواصل التسبب في قتل واختطاف وتشريد العديد من المدنيين الأبرياء في السودان وفي أماكن أخرى.
- الإعراب من جديد عن قلق مجلس الأمن إزاء جيش الرب للمقاومة والضغط من أجل اتخاذ السلطات السودانية إجراءات عاجلة لإلقاء القبض على الأشخاص الصادرة بحقهم أوامر قبض من المحكمة الجنائية الدولية.

الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا)

- تبادل الآراء بشأن أفضل السبل للشروع في حوار بين الأطراف في دارفور.
- الإشادة بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إرساء سلام دائم في دارفور، بما في ذلك ما نجحت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في تحقيقه فضلاً عن جهود الدول الأعضاء والمنظمات التي قدمت المساعدة للبعثة.
- الإعراب من جديد عن تأييد مجلس الأمن لقرار مجلس الاتحاد الأفريقي للأمن والسلم المؤرخ ١٠ آذار/مارس الذي يؤيد من حيث المبدأ انتقال البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.
- دعوة الاتحاد الأفريقي إلى الاتفاق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، والدول الأعضاء على الشروط التي أصبحت ضرورية، بالإضافة إلى تلك الشروط التي حددتها بعثة التقييم المشتركة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق دارفور للسلام، بغية المتابعة في إطار عملية للأمم المتحدة في دارفور.
- الترحيب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتشديد على أهميته، لتيسير الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.
- الضغط من أجل الانعقاد المبكر لمؤتمر لإعلان التبرعات، وتقييم التقدم المحرز في ذلك، مع توضيح أن توفير أموال إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يتوقف على وضع خطة واقعية لتعزيز هذه البعثة.

- تبادل الآراء بشأن الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة والجهود الجارية لتسوية هذه المشكلة.
- تبادل الآراء بشأن جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى معالجة الأزمة في تشاد وإعادة السلام والاستقرار في المنطقة.
- تطوير علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.
- تبادل الآراء بشأن تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على حماية المدنيين، بطرق منها إجراء دوريات تعمل ٢٤ ساعة في اليوم وطيلة الأسبوع خارج مخيمات المشردين داخليا.

العلاقات بين السودان وتشاد

- التشجيع على تخفيف حدة التوتر بين تشاد والسودان.
- التشديد على أهمية الحفاظ على أمن وحياد مخيمات المشردين داخليا/اللاجئين في السودان وتشاد.
- الإعراب عن القلق إزاء النزاع بين تشاد والسودان، واستقصاء إمكانية حله، مع توضيح أن كلا من تشاد والسودان يجب أن يتمتع عن القيام بأي أعمال تنتهك سلامة حدودهما المشتركة، وأن يكفل عدم استخدام أراضيهم لزراعة استقرار أراضي الدول الأخرى.
- دعوة تشاد والسودان إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب إعلان واتفاق طرابلس المؤرخين ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها.
- تقييم الآثار المترتبة في تشاد على النزاع في دارفور، وسبل معالجة المشاكل الناجمة عنه، بما في ذلك ما يتعلق بمخيمات اللاجئين، وتجنيد الأطفال، وأمن الحدود، والاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا.
- تقييم آثار إغلاق الحدود بين تشاد والسودان على عمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

تشاد

- تقييم حالة اللاجئين من السودان ومن جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك حالة المشردين داخليا في تشاد.

- توضيح أن مجلس الأمن سيعتبر أي محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة عملاً غير مقبول ودعوة جميع الأطراف في تشاد إلى نبذ العنف.
- تقييم آثار هجمات المتمردين التي استهدفت مؤخرًا نجامينا وأدري.
- الدعوة إلى إجراء حوار سياسي مفتوح ومتواصل مع الأطراف في تشاد الراغبة في نبذ العنف.

دعم جهود الوكالات الإنسانية والغوثية في تشاد، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

تشكيل البعثة

- السفير أمير جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، رئيس البعثة
- الوزير كونستانتين دولغوف (الاتحاد الروسي)
- السفير سيزار مايورال (الأرجنتين)
- السفير أوسوالدو دي ريفير (بيرو)
- السفير أوغستين ب. ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
- السفير لارس فابورغ - أندرسن (الدانمرك)
- السفير بيتر بوريان (سلوفاكيا)
- السفير وانغ غوانغيا (الصين)
- السفيرة نانا إيفا - أبتانغ (غانا)
- السفير جان مارك دي لا سابلير (فرنسا)
- الوزير جمال ناصر البدر (قطر)
- السفير بازيل إكويي (الكونغو)
- السفيرة جاكوي والكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية)
- السفير شينيتشي كيتاوكا (اليابان)
- السفير أدامانتيس ث. فاسيلاكيس (اليونان)